



GENERAL SECRETARIAT FOR FATWA AUTHORITIES WORLDWIDE

بحوث مؤتمر الأمانة العامة
لدور وهيئات الإفتاء في العالم
تحت عنوان



دور الفتوى في
استقرار المجتمعات

٢٦-٢٨ محرم ١٤٣٩ هـ ١٧-١٩ أكتوبر ٢٠١٧ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دور الفتوى في الحفاظ على هوية

الدول والأمم

القاضي الدكتور/ أحمد عطية

وزير الأوقاف والإرشاد اليمني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

فمن كمال ديننا الإسلامي الحنيف أن جعله الله صالحًا لكل زمان ومكان، وجعل من شرائعه وأحكامه وقوانينه ما يصوّغ قيامه بين الناس بأسهل الطرق وأيسر الإمكانات في مختلف الظروف والحالات.

ومن كمال هذا الدين أن يهيئ له من أبنائه مَنْ يقومون بأمر الشريعة، فيقومون بالبحث والتنقيب في الموجود والموروث، ويستخرجون المسائل ويستنبطون الأحكام ويلبسون حاجات الناس في قضايا الفكر والعلم والثقافة.

وعلى مدار ألف وأربعمائة عام لم يخلُ زمان من مجتهد يُصَيِّف، وعالم يفتي، وفقه يدرّس، وذلك من فضل الله ورحمته على هذه الأمة المباركة.

ولا توجد أمة في كل أقطار الأرض تمتلك تراثًا فقهيًا وفكريًا وثقافيًا كالذي تمتلكه الأمة الإسلامية، حتى أصبحت في هذا الجانب مفخرة البشرية وتاج الإنسانية ومصباح الحضارة. لقد كان من خيرية هذه الأمة أنها ولادة بالأخيار من الفقهاء والعلماء والمفكرين، فهي ما تفتأ تبهز البشرية بظهور العباقرة الأفاضل في مختلف العلوم والفنون، وكان لهؤلاء رصيد السبق في تقديم الإسلام صافيًا نقيًا، يواصل رسالته في هداية البشرية وتنويرها، ويسلك بها طرق الخير والفضيلة بعيدًا عن مزلق الظلام والانتكاس والفجور.

إنَّ أمةً قادرة على البذل والعطاء في كل أحوالها وفي أصعب أوقاتها وظروفها لهي أمة خير وفضيلة، أمة قد تمرض ويصيبها الدوار ولكنها لا تقنى ولا تموت.

فمن دائها ينبث دواؤها، ومن ضعفها تتولد قوتها، وفي كل محنة وضائقة يظهر العلماء والمجتهدون يحرسون الوسطية السمحة وينقحون دين الله من تنطع المتطرفين وغلو المنحرفين. وللإسلام أبواب عظيمة وأسوار حصينة تحفظ مبادئه وتصون نظامه وقوانينه؛ ومن أعظم هذه الأبواب (باب الفتوى) فهو أساس متين وركن حصين يُسهلُ لدين الإسلام حسن الانسياب والتوسع، ويوثق تمام قيامه في النفوس والمجتمع.

وتشكل الفتوى عاملاً مهمًا من عوامل التوجيه والتأثير في فكر الأمة وسلوكها، وكثير من التصورات تنشأ في ذهن المجتمع بسبب التدافع الفكري، والاحتكاك المعرفي والثقافي؛ ثم تأتي الفتوى لِتُرْسِخَ في العقل الحلول والتصورات، ومن ثمَّ يتحول هذا التصور من فكرة إلى اعتقاد ومن رؤية إلى دين ومن ظنيات إلى قطعيات وثوابت.

وللفتوى معانٍ لغوية واصطلاحية تبين وظيفتها وتحدد مسارها فهي لغةٌ من الفتيا والفتوة وقوة الجزم والإبانة، واصطلاحًا: الإخبار عن حكم الشرع لا على وجه الإلزام.

ونفى الفقهاء عن إلزام الفتوى للمستفتي من أجل التفريق بينها وبين وظيفة القضاء التي تستوجب التنفيذ فيما جرى من أحكام القضاء.

والفتوى مرسوم ديني في شريعة الإسلام، يقوم بإصدارها علماء الفقه والشريعة حسب الأدلة الشرعية من القرآن الكريم والسنة النبوية.

ويصور الإمام الشاطبي رحمه الله مكانة المفتي أدق تصوير بقوله: "المفتي هو القائم في الأمة مقام النبي صلى الله عليه وسلم".

ولمّا كان للفتوى هيبتها القدسية ومكانتها العظيمة؛ فقد لزم ألا يتصدر للاشتغال بها إلا من كان أهلاً لها صفةً وخلقاً وعلماً ودراية.

والمتصدرون للفتوى قليل على الجملة، وهم نواذر العلماء الأبرار وأعداداً من المجتهدين الأخيار، قد شربوا من مناهل المعرفة معظم ما صنّف وكتب في الغابر والحاضر، واستوعبت عقولهم تجارب الأمس واليوم، واستشرفوا بتقدير حكمتهم مسائل الغد والمستقبل.

وإصدار الفتوى يكون في قضايا تحتمل أكثر من رأي وفي مستجدات معاصرة، لكنها تقرر حالة من الانسجام الإيجابي بين مسار الحياة العامة وروح الإسلام الحنيف.

والفتوى اجتهاد شرعي في أمر من أمور الفقه الإسلامي تأتي نتيجة غياب الجواب الواضح الصريح في مسائل ومستجدات ذات أبعاد سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو دينية، ويتفق عليها عدد من العلماء المعترين.

وللمفتي صفات وشروط ينبغي ألا تتناقض أو تغيب فهي كما أصل لها علماؤنا في القديم والحديث من كون المفتي مسلماً مؤمناً تقيّاً ورعاً فلا بد أن يتصف بالعدل، وأن يكون ثقةً أميناً منتزهاً عن أسباب الفسق وخوارم المروءة، فقيه النفس سليم الذهن رصين الفكر صحيح التصرف والاستنباط، قوي الضبط ومستيقظ الشعور.

ومع صفات الخلق العظيم لا بد من اكتمال الدراية العلمية والإحاطة المعرفية والوصول إلى درجة الاجتهاد وامتلاك زمام الفقه والفهم والاستنباط، والجلوس استحقاقاً على كرسي الإمامة في علوم شتى أهمها علوم القرآن الكريم من ناسخه ومنسوخه ومحكمه ومتشابهه وتأويله وتنزيله ومكيّه ومدنيّه، ثم علوم الحديث والمصطلح واللغة العربية بكل تفرعاتها، وعلم أصول الفقه والفقه المقارن، والإمام بالفتاوى الكبرى في الماضي والحاضر على مختلف اتجاهاتها وظروفها وأسبابها.

وكما أبان الإمام الشافعي مع الصفات والشروط فقال: "وَيَسْتَعْمَلُ هَذَا مَعَ الْإِنْصَافِ، وَيَكُونُ بَعْدَ هَذَا مُشْرِفاً عَلَى اخْتِلَافِ أَهْلِ الْأَمْصَارِ، وَتَكُونُ لَهُ قَرِيحَةٌ بَعْدَ هَذَا، فَإِذَا كَانَ هَكَذَا فَلَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ وَيُفْتِيَ فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ هَكَذَا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُفْتِيَ".

وعلى المفتي أن يكون أشد حرصاً على تنقيح وظيفته من كل شوائب سوداء تُخلُّ بالفتوى أو تحط من قدره ومكانته، فهو المخلص في دينه والمتجرد في عمله، والمستشعر دوماً لحاجته إلى عون الله وتوفيقه وتأييده.

وعلى هذا فإن المفتي مثل كوكبٍ مضيٍّ قد شَعَّتْ منه أنوار العلم والخُلُق والمكانة الرفيعة، وحوى من الصفات والمؤهلات ما جعله دليلاً للسائرين وهدايةً للحائرين وبلسمًا للضرير والسقيم والعليل.

ولكي نصون الفتوى من تعدي الظالمين وأطماع المُغرضين فينبغي أن تُسند لأهلها ممن اكتملت فيهم شروط الفتيا والإمامة. ونكون بذلك قد أغلقنا الباب على كل متطفل باغٍ ومتنطع مغرور.

ونكون قد نزهنا الفتوى من جشع المتعالمين وأنصاف المتعلمين وأبعدنا المتقوّلين والمتعلقين بأسئارها والطوافين في حماها من غير سندٍ ولا برهان.

ولما كان دين الإسلام شريعةً سمحةً وطريقةً واسعةً وروضةً نديةً لإشاعة المحبة والتآلف والانسجام؛ ولما كانت هذه الشريعة ربانية المصدر وربانية الوجهة؛ فقد استلزم أن تكون للمفتي مكانته العالية ومهابته القوية، وعلى مستوى تنوع الشريعة من الثبات والصلابة والمرونة والبساطة.

ومما يلزم الفتوى أن تُحاط بوقار العالم المجتهد وهيبة السلطان العادل وتأثير الفقيه الخاشع. فلا تخرج الفتوى من محارها إلا في وقتها المعلوم وزمانها المكتوب من غير تقديم ولا تأخير ولا استعجال ولا تفويت.

ثم تخرج الفتوى من أصدافها .. تسبقها الهيبة وتحفها السكينة، ويلازمها الحزم والعزم والوقار، وينقلها الفصحاء في لغتهم والأمناء في سمتهم وسلوكهم.

ومما يلزم الفتوى في زماننا أن تكون مقترنةً بالمستجدات والحوادث مما سكت عنه الشرع رحمةً بالناس ورغبةً في اختبارهم بسنة الابتلاء والامتحان.

وبذلك يتقرر أن الفقه في الدين له مكانة مهمة وخطيرة، بيد أن الفقه في أحكام الله وتنزيلها على واقع المكلفين وأحوالهم ليس بالأمر الهين، وليس مرتعًا لكل من شاء أن يقول ما شاء!

فعند النوازل يأتي دور المفتي ليبسر للناس ما تعسر عليهم، بعد دراسة الحال والمآل وظروف الزمان والمكان، فيستند في فتواه إلى روح الإسلام وسماحته المشرقة، فيقول قوله الفصل مراعيًا مكانة الشرع ومصالح العباد والبلاد.

ومما يلزم الأمة وخصوصًا العلماء ورجال الدولة والسياسيين وأصحاب الفكر والتأثير أن يبنوا سياجًا منيعًا يحمي الفتوى من افتئات البغاة الغاشمين، وتعدي الغلاة الظالمين، وأن يجعلوا الفتوى في حصنٍ حصينٍ يمنع تسلق المارقين وتطفل المدلسين والدجالين.

والمفتي ميسرٌ لا معسر ومسهلٌ لا منفر، وهو الوسطي في قياسه والميزان في إنتاجه، يحفظ أحكام الإسلام من تلاعب المتهاونين، ويشدُّ من عزيمة السائرين في طريق الحق بالقول الحسن والحجة القاطعة.

والمفتي يحقق إقرار الخالق في تشريف هذه الأمة بأن جعلها أمةً وسطًا بين الأمم، فهي السائرة بين خطين منحرفين وهما خطأ (الإفراط والتفريط) وبسبب هذا التوسط استحقت أمة محمد صلى

الله عليه وسلم أن تكون شاهدة على الناس والنبى شاهداً عليها ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣].
والدين متين ووصية نبينا محمد صلى الله عليه وسلم أن نوغل فيه برفق فما شادَّ الدين أحد إلا غلبه، والمُنْبَتُّ لا أرضاً قطع ولا ظهرًا أبقى.

ولما كان من الأمور المقررة أهمية الفتوى وخطر تأثيرها على المستفتين، فلا بد أن يتحرى المفتي في اجتهاده إصابة الحق ما وسعه ذلك.
ومن مقاصد الشارع على المكلفين: حملهم على التوسط في شأنهم كله من أمور الدنيا والدين؛ من غير إفراط ولا تفريط، وأي خروج عن منهج الوسط هو في حقيقته خروج عن قصد الشارع. والوسطية في الفتوى وسطية من جهتين: جهة المنهج العلمي في الإفتاء الذي يسلكه المفتي، والوسطية فيما يصدر عن هذا المفتي.

ومما يهم مسألة الوسطية معرفة طرقها ومناهجها في الاستنباط والاجتهاد. ولا يظهر ذلك جلياً إلا بعد تصور المناهج المطروقة والسُّبل المسلوكة في هذه المسألة.
فمن العلماء من اختار الاقتصار على ما تفيد ظواهر الألفاظ الواردة في النصوص الشرعية، ويعد الاقتصار على ذلك أمراً متعيناً؛ لأن فيه الأمن من البعد عن مرادات النصوص قدر الإمكان، وعن تحكيم العقل فيما لا سلطة له فيه.
ومنهم من غلبَ جانب التعليل وإعمال العقل في النصوص؛ بحجة أن الشريعة أحكامها معقولة المعنى، فلا بد من إظهار هذه المعاني والعلل، وبناء الأحكام عليها، ومنهم لا سيما من المتأخرين مَنْ يغلُو في هذا الجانب وينادي بأنه يكفي أن تكون الأحكام الفقهية منطوية تحت معانٍ عامة تدل عليها النصوص إجمالاً.

وقد أدى التماذي في هذا الاتجاه إلى بُعْد كثير من الفتاوى والاجتهادات عن مقتضيات النصوص. ومن العلماء من اختار سبيل الاقتصاد والتوسط، فنهج مسلك الأخذ بظواهر النصوص؛ مع اعتبار المعاني بما لا يؤدي إلى تعطيل مدلولات النصوص أو نقضها، بل بالقدر الذي يوسع دلالات النص بحسب القواعد العلمية المرسومة، وهم في ذلك لم يجمدوا على ظواهر الألفاظ؛ فبعطلوا المعاني، ولم يغرقوا في إعمال المعاني ويطرحوا النصوص.

فالوسطية إذاً في باب الفتوى: "موقف بين موقفين في فهم النصوص والتعامل معها، وهي اتجاه بين اتجاهين، بين ظاهرية مفرطة وباطنية مفرطة".

وذلك يَنبَتُّ من جهة حمل المكلفين على موارد الشرع وأدلتها دون إفراط ولا تفريط؛ فلا يذهب بهم مذهب الشدة، ولا يميل بهم إلى طرف الانحلال والنُّقْلَت.

وقد نَبَّهَ إلى ذلك عدد من المحققين من أهل العلم، ومنهم الإمام الشاطبي حيث قال: "المفتي البالغ ذروة الدرجة هو الذي يحمل الناس على المعهود الوسط فيما يليق بالجمهور؛ فلا يذهب بهم

مذهب الشدة، ولا يميل بهم إلى طرف الانحلال ... فإذا خرج عن ذلك في المستفتين خرج عن قصد الشارع، ولذلك كان ما خرج عن المذهب الوسط مذموماً عند العلماء الراسخين".
والذي يليق بجمهور المكلفين هو الذي دلت عليه القواعد الشرعية الكلية المستنبطة من مجمل النصوص من كتاب وسنة، من مثل: رفع الحرج، والمشقة تجلب التيسير، واليقين لا يزول بالشك، إلا أن ذلك كله لا بد أن يكون بعيداً كل البعد عن اتباع الهوى المضاد لأهل التكليف.
وهذا الحمل على التوسط هو المنهج الذي طبقه النبي صلى الله عليه وسلم، والمفهوم من شأنه عليه الصلاة والسلام فقد رَدَّ التَّبَتُّلُ، وقال لمعاذ لما أطال بالناس في الصلاة: ((يا معاذ أَفْتَانُ أنت؟!)) وقال: ((عليكم من الأعمال ما تطيقون)).

والانحراف عن الوسطية يؤدي إلى جنوح المكلف لأحد الطرفين المذمومين الخارجين عن الجادة، وهما: الجفاء أو الغلو.
والجفاء والغلو في الجملة هما الابتعاد عن الهدي الشرعي في الاعتقاد والسلوك.
فدين الله وسط بين الجافي عنه والغالي فيه، كالوادي بين جبلين، فكما أن الجافي عن الأمر مُضِيعٌ له، فالغالي فيه مُضِيعٌ له أيضاً، هذا بتقصيره عن الحد، وهذا بمجاوزته الحد.

وعدم تحرير هذه المصطلحات والمعاني بشكل دقيق يوقع في كثير من الخلط والنزاع، ويؤدي إلى فساد التصور الذي ينبني عليه -في الغالب- عدم صحة الأحكام.
وعلى الأمة أن تراجع نظرتها إلى الفتوى؛ فلا تستسلم إلى ما آلت إليه من ضعف وهوان، ولا تتشدد في حكمها عليها فتحجبها عن طلابها، وتقطع عن مرديها سبل الوصول إليها.
ومما يؤسف له أن تصبح الفتوى كلاً مباحاً لكل جائع وشارد، ولكل عصابة مارقة امتهنت الفتوى لتقات بها على دماء الأبرياء فتشرع للجرائم وتوصل للعنف وتُفَنِّئ للإرهاب وتُنظِّر للتطرف.
فويلٌ لهؤلاء وهم -باسم الله- يسفكون الدماء وينتهكون الحرمات ويعتدون على الحقوق والممتلكات، ويروعون الأمنين ويثيرون الفتن ويشعلون الحروب، ويقولون على الله ما لا يعلمون:
{قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ} [الأعراف: ٣٣].
والله ورسوله وشرعية الإسلام بريئون مما يرتكبه هؤلاء من فسق، وما تخطه أيديهم من فتاوى وأحكام، وما تلوَّكه ألسنتهم من افتراءٍ وأباطيل.

وها هي أمتنا تعيش مآسي متتالية وحروباً متعاقبة، خَلَفَتْ مئات الآلاف من القتلى والجرحى والمشردين والنازحين واللاجئين، بسبب فتاوى ضالة ابتدعها الغلاة والمتطرفون من أمثال داعش وغيرها لأجل منافع شخصية وأهواء ذاتية وغباء مستفحل، فَاسْتَحَفُّوا بالدين والشرعية وَأَحَلُّوا ما حرم الله، سفكوا دماء الأبرياء وهدموا روابط القربى، وقطعوا وشائج الأرحام، وانتهكوا حقوق الجوار والتعايش.

إنَّ أمتنا اليوم أمام مسؤولية عظيمة ومهمة جسيمة، تتمثل في مواجهة العنف بكل أشكاله وأنواعه، وأخطره عنف الفتاوى وتطرف الأحكام والتصورات.

وضبط الفتوى وتنظيمها أصبح واجب الوقت ومهمة العقلاء والربانيين من علماء ودعاة وقادة مخلصين.

إن الإسلام وهو يقدم نفسه كطبيب يعالج أمراض الأمم والمجتمعات في جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ... لِيُعْتَبِرُ الفتوى لِسَانَ حَالِهِ وَنَاطِقَهُ الرّسْمِيَّ وَبَيَّانَهُ الأَمِينِ؛ فينبغي أن يكون المفتي والفتوى على قدر هذه المسؤولية والمستوى، على المفتي أن يجعل نُصَبَ عينيه عالمية الإسلام وشموليته وإنسانيته وسماحته، كونه طبيباً ماهراً يعالج آفات النفس والفكر والتصور، وعلى نص الفتوى أن يكون جامعاً لشتات الأمة وموحداً لما تفرق منها ومعيناً على السير في طرق الحق من غير بدعة مضلة ولا فتنة مخلة.

إن الشعوب المُتَعَبَّة من طول المسير تتطلع إلى طبيب بارع مخلص يزيح عن كاهلها عذابات النفس ووجع الضمير وظلم الأيام والسنين، وغاية الفتوى أن يجد فيها المستفتي لذة الأُنس والأمان وراحة القلب والوجدان، يرى ذاته سابحةً في روح الإسلام العذبة، ويجد نفسه في عالم من السكينة الخالدة، تراه محباً لدينه معتزاً بانتمائه متعلقاً بربه، يرجو رحمة ربه وِعَفْوَهُ وغفرانه. غاية الفتوى أن تخلق في ضمير الناس حب الله وحب التدين وحب الأوطان، وحب إشاعة العدل والرحمة والمساواة، وحب الناس أجمعين.

وغاية الفتوى في بلاد الأقليات المسلمة أن يجد المستفتي ما يُشجعه على التمسك بدينه والاعتزاز بانتمائه وما يُحَوِّزُهُ على الاقتدار بتقديم نفسه قدوةً حسنةً للآخرين في أقواله وأفعاله وأفكاره وسلوكه.

والمسلمون في بلاد الأقليات المسلمة في اختبار صعب وامتحان رهيب؛ فإما أن يتمثلوا الإسلام على حقيقته الناصعة؛ فيكونوا بذلك سفراء خير وبركة، أو أن تَلْوِيَ أعناقهم فتاوى الغلاة والمتطرفين؛ فيكونوا بذلك قد قدموا صورة مشوهة عن الإسلام فيحملون وزر ما حملوه، ويخيّب رجاء أمتهم فيهم ويخسروا دنياهم وآخرتهم.

الفتوى باب واسع من أبواب الدعوة إلى الله ونشر الخير والفضيلة والتيسير على الناس، وهي في نفس الوقت ليست باباً من أبواب التبرير لسلوك طريق التهاون والتفكك من عقال الدين والشريعة. الفتوى ليست سوطاً مُسَلِّطاً على الرقاب والأعناق، وهي كذلك ليست صكوك عفو وغفران للمتلاعبين والعابثين بالمبادئ والقيم.

الفتوى من أعظم الحراس الأمانة على الهوية الإسلامية، فكلما كانت خالصة متجردة كانت صمام أمان لاستمرار الشريعة وبقائها وامتياز صلاحيتها في كل زمان ومكان.

لهذا كان من أوجب الواجبات إعادة الاعتبار للفتوى ابتداءً باقتصارها على أهلها الشرعيين، ثم تطوير وظائفها من خلال اعتماد الهيئات والمؤسسات الخاصة بها، وإعداد الدراسات والبحوث المطورة لها، وعقد المؤتمرات والملتقيات والندوات المنظمة لشؤونها على المستوى القطري والإقليمي والدولي.

ومن رد الاعتبار للفتوى أن تخصص لها منابر وقنوات ومواقع معتبرة تليق بوظيفتها وتُناسب مقامها، ويتفرغ لنقلها والتوسط بينها وبين جمهورها إعلاميون محترفون يتميزون بحسن الخلق وسحر البيان.

وعلى العلماء ورجال الثقافة والإعلام وأصحاب الكلمة والتأثير أن يصنعوا هيبة الفتوى في القلوب والضمائر، وأن لا يسمحوا لغير أهلها بالاستغلال بها صيانةً لجوهرها وحرصاً على قداستها. ومما يجدر بالتنبيه إليه خطأ المفتي في فتواه، فهذا ليس بالأمر الهين، فكلما كان تعلق الفتوى عامًّا وموضوعها دقيقاً كان أثر الخطأ فيها عظيماً.

ويترتب على هذا الخطأ أمور كثيرة منها:

* تأثيم المفتي إذا لم يكن من أهل الاجتهاد، أو أفتى فيما لا يحسنه من أبواب العلم، أو قصر في البحث وتلمس الحق؛ أو أفتى اتباعاً للهوى وابتغاء عَرَضٍ من أعراض الدنيا.

قال أبو الفرج ابن الجوزي رحمه الله: "ويلزم ولي الأمر منعهم؛ لأنهم بمنزلة من يدل الركب وليس لهم علم بالطريق، أو بمنزلة الأعمى الذي يرشد الناس إلى القبلة، أو بمنزلة من لا معرفة له بالطب وهو يطب الناس، بل هم أسوء حالاً من هؤلاء كلهم! وإذا تعين على ولي الأمر منع من لم يحسن التطبيب من مداواة المرضى، فكيف بمن لم يعرف الكتاب والسنة ولم يتفقه في الدين". وقد صح عن إمام دار الهجرة مالك رحمه الله قوله: "إن المسألة إذا سئل عنها العالم فلم يجب فاندفعت عنه، فإنما هي بليّة صرفها الله عنه".

ولو وعى هذا كله أو بعضه أولئك الذين يتجرؤون على الفتوى ويتطلعون لها؛ لكفوا عن كثير مما شغبوا على الناس به، ولأؤكّلوا الأمر إلى أهلها، وحمدوا الله على بليّة صرفت عنهم. * إن الفتوى غير الصحيحة كما سبق ذكره، ينسحب أثرها على تصرفات المكلفين أو معتقداتهم وتصوراتهم.

* ذكر بعض العلماء مسألة «ضمان المفتي» بمعنى: من أفتى شخصاً وهو ليس أهل للفتوى، وأنبئى على الفتوى إتلاف مال، أو تفويت مصلحة فهو ضامن.

وجاء في "صفة الفتوى" لابن حمدان الحنبلي قوله: "وقيل: يضمن -أي من ليس أهلاً للفتوى- لأنه تصدّر لما ليس له بأهل، وعَرَّ من استفتاه بتصدّره لذلك".

ومما ابتليت به الأمة في حياتنا المعاصرة بروز ظاهرة العنف والإرهاب بطريق فجّة وقاسية، نتج عنها سفك دماء الأبرياء، والتعدي على الحقوق والممتلكات، ومن المؤسف أن هذا العنف والإرهاب قد رفع لنفسه لافتات كبيرة وانطلق من فتاوى خاطئة صدرت عن جهلة مسكونين بحب الانتقام ورغبات الهوى، فكانت سبباً في قتل النفس المحرمة وإهدار الممتلكات العامة والخاصة، واستنزفت مقدرات الأمة ورصيدها الإنساني والاقتصادي والاجتماعي.

لقد عانت أمتنا الولايات من جراء الفتاوى الخاطئة، فاختلفت الحابل بالنابل والغث بالسمين؛ فأصبح لزاماً على أمة الخير والفضيلة أن تطهر واحة الفتوى من الشوك والحنظل والأثل والقتاد.

وأن تحيلها بساتين زهرٍ ووردٍ وريحان، تؤنس الناظر وتفرح القاطف، وتموج بالروائح الزكية، وتجود بالرحيق والثمار والبلسم.

ومهما يكن واقع الفتوى مريراً إلا أن الطريق إلى إصلاحه سهل وميسر؛ فمتى ما صدقت النوايا وجد العزم وتآلفت القلوب سيزول الغبش وينتهي الضرر ويصلح الخلل.

على أصحاب العلم والفضيلة ورجال الدولة والسياسيين الأجلاء وقادة الفكر والقلم على الجميع أن يتداعى إلى حماية الفتوى، وتنقيتها من شوائب الجهل والهوى، فقد حان الوقت لبناء ميثاق شرف للفتوى، يرد اعتبارها ويحفظ هيبتها ويرمم مناراتها.

ومن هنا أصبح من الواجبات المهمة على الحكومات والوزارات الخاصة بالشؤون الإسلامية والمجامع الفقهية والجامعات والمنظمات والهيئات الشرعية ودور الفتوى أن تواصل لقاءها وتناقش موضوع الفتوى وتخرج برؤيا واضحة وقرارات شاملة؛ فتكون بذلك قد قدمت خدمة جليلة للإسلام وسدت منافذ التعدي والاعتداء.

وتكون بذلك أيضاً قد بينت للعامة والخاصة من الناس ضوابط الفتوى وشروط المفتي ومواصفات المنابر والمواقع الناقلة.

إنَّ شباب الأمة الإسلامية وهم موجودون في كل أصقاع الأرض في الشرق والغرب والشمال والجنوب لِيَحْدُوهُمْ الأمل أن يكونوا خير ممثلين لدينهم وعقيدتهم؛ لكنهم في أَمَسِّ الحاجة إلى من ينير طريقهم ويفقه بصيرتهم، ويخرجهم من شباك الضيق إلى رحاب الإسلام ومن حرج الأحوال إلى سعة الحلول، شبابنا بِأَمَسِّ الحاجة إلى استيعاب الوسطية في الاعتقاد والفقه والمعاملات، وهم بحاجة إلى من يُحَقِّقُ نشاطهم ويضبط إيقاعهم وَيَزُنُّ حركتهم، وهم أهل لتمثيل الإسلام في وسطيتهم واعتدالهم وسماحتهم.

إننا على يقين أنَّ معظم شبابنا ومن واقع حياتهم وأماكن أعمالهم في مختلف قارات الأرض هم دعاة مخلصون لدينهم وقدوة حسنة في سلوكهم، مذهبهم الوسطية وفكرهم الاعتدال، ونحن بحاجة أن نسند جهودهم بأنوار الحقيقة الصادقة حتى لا يجنحوا إلى مهاوي الغلو والتطرف، أو ينساقوا إلى منافي التهاون والعبث.

إن من أسوأ ما ابتليت به أمتنا في حياتها المعاصرة خروج الفتوى عن مقصدها ... وانحرافها عن غايتها، وظهور مأساة التكفير في حق الأفراد والأنظمة والشعوب والمخالفين؛ فتسببت هذه الكارثة في عزوف الناس عن دينهم وفقدانهم الأمل في تحقيق شريعتهم، وانكفائهم على أنفسهم دون النظر إلى واجبه تجاه أنفسهم ودينهم وأمتهم.

إنَّ فتوى التكفير فكرة شيطانية أوحى بها إبليس إلى الغالين ليفتنوا الناس في دينهم، ويشعلوا فتيل الحقد والكراهية في أوساطهم ليصدوا عن سبيل الله وعن دين الحق.

إنَّ الإسلام بمناهجه الصحيحة بريء من فِرْيَةِ التكفير التي انبرى لها ضعاف النفوس وهم يفتنون بغير علم فضلوا وأضلوا.

على الأمة أن تتبرأ من هذه الفكرة الشيطانية وأن تحاصر أشرارها وتوعي المجتمع بخطر هؤلاء التكفيريين على هوية الأمة وعقيدتها وأخلاقها واستقرارها.

إنَّ رسالة الإسلام جاءت لتخرج الناس من ظلام الجهل والتخلف إلى مروج الأنوار والحضارة، ومن أتون الشقاء والهوان إلى رحابة العدل والسعادة، ليس بالتكفير والتجريم والخيانة وإنما بالسماحة والحكمة والموعظة الحسنة.

إن العلاقة بين الهوية والفتوى علاقة تلاحم وتلازم، فمتى كانت الفتوى لها أصولها الراسخة وقواعدها المتينة كان لها أثر ولا شك في محافظة الناس على هويتهم وتمسكهم بدينهم. إن الفتوى المبنية على أصول الشريعة في المجتمع المسلم وغير المسلم هي صمام أمان لأهل الإسلام من فتن الشبهات والشهوات، وسد منيع دون التأثير بالتيارات الضالة والمناهج المنحرفة والطرق المبتدعة، وهي أيضاً تُكوّن الشخصية المسلمة كما أرادها الإسلام، متكاملة متزنة، تركز على الصلة الدائمة بالله تعالى، تعبده وحده دون سواه، وتصرف له سبحانه جميع أنواع العبادة، ولا تشرك معه أحداً.

ومن العلاقة أيضاً بين الفتوى والهوية أن الفتوى من أعظم الوسائل التي تحافظ على هوية المسلم وبخاصة في جانب التعامل مع غير المسلمين.

إن العلاقة بين الفتوى والمحافظة على الهوية لا تنحصر في بيان نصوص الشريعة للمستفتي، بل لا بد أن تراعي الفتوى إيجاد الحلول المناسبة التي تنسجم مع روح الشريعة مع الأخذ بالقواعد العلمية الشرعية والانضباط بحدود المباح والمشروع، حتى لا تواجه بعد ذلك الفتوى بنوازل فقهية وانحرافات تطبيقية، ثم يتهافت الناس على دور الفتوى بحثاً عن مخارج فقهية لنوازل غريبة عن عقيدتنا ومنهجنا وشريعتنا.

ولا بد أن يكون للفتوى أثر في حماية هوية الشباب المسلم وإلا كانت النتيجة وجود شباب لا يعرف من الإسلام إلا اسمه، وبهذا تظهر هوة عميقة بين الشباب المسلم وبين التطبيق الأمثل لتعاليم الإسلام ومبادئه وقيمه الفاضلة، وهذا أمر مشاهد في بعض البيئات الإسلامية. ولذلك لا بد للفتوى أن تتناول معتقدات أهل الإسلام وأخلاقهم وسلوكهم، ولا بد لها أيضاً أن تتناول جانب الهوية وتمييزها عن غيرها، وتحذير المستفتي من الانجرار وراء دعوى الانسلاخ من الدين ودعوى ذوبان المجتمعات المسلمة في مجتمعات الكفر التي لا تعرف رباً تعبده وليس لها قيم أخلاقية تحصنها من الوقوع في الرذائل والمنكرات.

ومن آثار الفتوى على هوية الشباب المسلم أنها تدعوه إلى التصور الصحيح للإسلام وتبين له الأخطار التي تحيط به متى ما تجرد عن هويته، وتحذره من الانزلاق في هاوية الانحراف، وتدعوه إلى معرفة الله وتعظيمه، وتعظيم أمره ونهيه، والتمسك بعقيدة الإيمان، والحرص على كتاب الله والسير على هدي النبي صلى الله عليه وسلم فهما من أهم ما يحفظ للأمة هويتها وخصوصيتها، وتخوفه بالله واليوم الآخر، وأن الغاية التي من أجلها خلق الله الإنسان هي العبادة المطلقة لله تعالى، والتي من معانيها إخلاص النية لله في القول والعمل، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والولاء والبراء لله ورسوله، وإتباع هدي النبي صلى الله عليه وسلم قولاً وعملاً، ظاهراً وباطناً، في الأمر والنهي، وإخراج الناس من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد.

ومن آثار الفتوى أيضاً على هوية الشباب المسلم أنها ترغبه في الاعتزاز بدينه وأن ترفع به رأسه أينما كان لا تأخذه في الله لومة لائم فلا يجوز للمسلم أن ينظر إلى أهل الضلال نظرة إعجاب واقتراب، وتحذر هؤلاء الشباب من مشاركة أهل الباطل في اعتقادهم وسلوكهم، وتحذرهم من التشبه بهم في عباداتهم وعاداتهم التي هي من خصائصهم وحدهم.

لقد آن لفوضى الفتاوى أن تتوقف، وأن للمتصدرين لها أن يتقوا الله في شعوب قد أعيها التعب وأنهكها القتل والتشريد والحرب.
أن لخوارج العصر أن يعتبروا بما حل بالأمة في القديم والحديث جراء الفتاوى الخاطئة والمنبثقة عن رغبة الانتقام والتسلط.
لقد حان الوقت أن تمسح أمتنا عن جبينها غبار الزمن وضبابية الفتوى، وتسوي خلافاتها مع فكرها وتصوراتها، وتحزم أمرها، وتسند فتاواها إلى أهلها الشرعيين من أصحاب الدين والعقل والحكمة.

اللهم اهدنا إلى أرشد أمورنا

أعدده وكتبه
القاضي الدكتور/ أحمد عطية
وزير الأوقاف والإرشاد اليمني

